انتقادات واسعة للإعانات الحكومية

السياسات الاقتصادية الأوروبية تحت مجهر «منظمة التجارة»

سمح الاستعراض الـ14 للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي من قبل منظمة التجارة العالمية لأعضاء المنظمة بتوجيه انتقادات فاحصة للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لأكبر تاجر في العالم للسلع والخدمات، من بينها سياساته في الاستثمار وإبرام الاتفاقات التجارية والدعم الحكومي.

وغطى الاستعراض، الذي اختتم مطلع الأسبوع الجاري في مقر المنظمة الفترة من (سبتمبر) 2017 حتى الشهر ذاته من 2019، ويتألف كل استعراض للسياسة التجارية من ثلاثة أجزاء هي: تقرير من الحكومة قيد الاستعراض، وتقرير تكتبه أمانة منظمة التجارة بشكل مستقل، والملاحظات الختامية، التي يدلي بها رئيس هيئة استعراض السياسات التجارية تتضمن ملاحظات الدول الأعضاء على الحقائق التجارية الرئيسة، ويتم نشر 15 إلى 20 عنوان مراجعة جديدة كل عام.

ومن الملاحظات التي قدمتها المنظمة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي كان قويا نسبيا في 2017 و2018، لكنه تباطأ في النصف الثاني من 2018 بسبب ضعف قطاع التصنيع، وتصاعد التوترات التجارية، وملابسات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأضافت المنظمة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الاتحاد الأوروبي هبط من 2.0 في المائة في 2018 إلى 1.4 في المائة في 2019، وتوقعت أن يرتفع إلى 1.6 في المائة في 2020، لكنها أشارت إلى أن بروكسل أحرز تقدما كبيرا في الأعوام الأخيرة في الحد من البطالة والفقر، وتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، وتحسين الأوضاع المالية للدول الأعضاء.

وبلغت تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع والخدمات كحصة من ناتجه المحلي الإجمالي نحو 35 في المائة في 2018، وبلغت حصته في التجارة العالمية في السلع والخدمات 16.7 في المائة، وكانت في اتجاه تنازلي خلال العقدين الماضيين.

وفي حين استمرت تجارته في السلع مع دول ثالثة في النمو، سجل ميزانه التجاري للبضائع عجزا في 2018 بسبب العجز الكبير في منتجات الوقود، ولا تزال الولايات المتحدة والصين وسويسرا هي الوجهات الرئيسة لصادرات الاتحاد من السلع.

وأشارت المنظمة إلى أن أداء الاقتصاد الأوروبي كان جيدا في الفترة من 2017 إلى 2018، إلا أنه تباطأ خلال النصف الثاني من 2018 بسبب تصاعد التوترات التجارية وعدم اليقين العالمي.

ولوحظ أيضا أن عديدا من مبادرات الاتحاد الأوروبي الأخيرة في مجال السياسة العامة تهدف إلى زيادة مواءمة السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وهو تطور جيد، لكن بعض المجالات، مثل السياسات المالية، لا تزال متباينة بين الدول الأعضاء، ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم، وأهم شريك تجاري لنحو 80 اقتصادا.

وبوجه عام، رأى الأعضاء أن نظام التجارة والاستثمار في الاتحاد الأوروبي لا يزال موجها نحو الأسواق المفتوحة، كما اتخذ الاتحاد تدابير لزيادة تيسير التجارة، ولم يتغير هيكل التعريفة الجمركية المطبقة في الاتحاد الأوروبي تغيرا كبيرا منذ الاستعراض الأخير، ولا يزال متوسط معدل تعريفة الدولة الأكثر رعاية بسيطا عند 6.3 في المائة، والمعدلات المطبقة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية مطابقة عموما، أو قريبة، من المعدلات المقيدة لمنظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت، الذي أعربت فيه عدة دول نامية وأقل الدول نموا عن تقديرها للأفضليات الممنوحة لها من الاتحاد الأوروبي، والترتيب الخاص في الاتحاد "كل شيء ما عدا الأسلحة"، إلا أنها طرحت أسئلة، وأثارت مخاوف بشأن تدابيره الصحية وتدابير الصحة النباتية التي لم يروا أنها تستند إلى العلم، ولا إلى المعايير الدولية، ولا تتيح فرصة كافية لمراعاة آراء الدولة الثالثة، وذكرت في هذا الصدد التدابير الأوروبية المتعلقة بتحديد مستويات قصوى من المخلفات.

«جولدمان ساكس» يتوقع انكماش الاقتصاد العالمي في النصف الأول

توقع محللون في "جولدمان ساكس" انكماش قصير الأجل للاقتصاد العالمي مما يجبر الاحتياطي الفيدرالي على خفض الفائدة بسبب تفاقم أزمة "كورونا". ومع تزايد عدد الإصابات بشكل ملحوظ خارج الصين، ذكرت الصحة العالمية أن خطر فيروس كورونا أصبح مرتفعاً للغاية.

وقال المحللون في البنك الأمريكي بقيادة "يان هاتزيوس" في مذكرة للعملاء، اليوم الجمعة إن تفشي الفيروس المميت يعني أنهم يتوقعون الآن أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس ربع سنوي في الربعين الأولين من هذا العام قبل أن ينتعش في النصف الثاني، بحسب وكالة "بلومبرج".

وتابع المحللون: "هذا يعني انكماشًا عالميًا لن يدم طويلًا ولا يصل إلى حد الركود التام".

وفي هذا السيناريو، من المتوقع أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مارس المقبل على أن يصل مقدار الخفض إلى 75 نقطة أساس في يونيو، بحسب "جولدمان ساكس".

في سيناريو الهبوط، يشير المحللوم إلى أن تعطل سلسلة التوريد على نطاق واسع وضعف الطلب المحلي يمكن أن يعني حدوث انكماش أكثر قوية، في حين على الجانب الآخر قد يتعافى الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الربع الثاني في السيناريو الإيجابي.

في أسوأ الحالات، سيخفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة الذي يتراوح بين 1.50 بالمائة إلى 175 بالمائة حالياً إلى ما يقرب من الصفر، كما سيدفع البنك المركزي الأوروبي معدل الفائدة إلى المزيد في النطاق السالب.

كوريا الجنوبية تطلق حزمة تحفيز اقتصادي بـ 16.5 مليار دولار

هونج نام كي

أطلقت كوريا الجنوبية حزمة إجراءات لتحفيز الاقتصاد، على رابع أكبر اقتصاد آسيوي، وبحسب "الألمانية"، كشف هونج نام كي وزير المالية الكوري الجنوبي عن حزمة إجراءات تحفيز تتجاوز قيمتها 20 تريليون وون "16.5 مليار دولار".

وأفادت متحدثة باسم وزارة المالية أنه سيتم تضمين خطة التحفيز، في الموازنة التكميلية التي ستقدم إلى البرلمان خلال الأسبوع الحالي.

وبحسب مسودة الخطة، فإن قيمتها تتجاوز قيمة الموازنة التي خصصتها كوريا الجنوبية أثناء تفشي مرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "ميرس" قبل خمسة أعوام وكانت قيمتها 6.2 تريليون وون فقط.

وذكر وزير المالية أن الحكومة تأمل أن تساعد هذه الإجراءات على الحد من الخسائر الناجمة عن انتشار "كورونا"، وتعزيز قوة الدفع الاقتصادية للبلاد.

وتضرر النشاط الاقتصادي والثقة بالاقتصاد في كوريا الجنوبية بشدة، بسبب انتشار "كورونا" في البلاد التي أصبحت تضم أكبر عدد من المصابين به في العالم، بعد الصين.

ومن بين بنود خطة التحفيز، تسعة تريليونات وون توفرها المؤسسات المالية حاليا للشركات التي عانت خسائر في أنشطتها بسبب انتشار الفيروس.

ويتم حاليا توفير قروض بفائدة مخفضة للشركات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية، كما تعتزم الحكومة توزيع كوبونات تسوق على الأسر من أجل تشجيع الطلب الاستهلاكي.

وحذر لي جو يول، محافظ بنك كوريا الجنوبية المركزي، من احتمال انكماش الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال الربع الأول من العام الحالي.

وخفض البنك المركزي توقعاته لنمو الاقتصاد خلال العام الحالي من 2.3 في المائة إلى 2.1 في المائة، ومن المتوقع انهيار الاستهلاك الخاص في كوريا الجنوبية على المدى القصير بسبب تفشي "كورونا". وفي سيئول، أوقف مصنع تابع لشركة هيونداي موتور عملياته بعد التأكد من إصابة عامل بالفيروس القاتل، فيما يعد أحدث ضربة يتسبب فيها تفشي المرض لصناع السيارات.

أسوأ أسبوع منذ أزمة 2008

6 تريليونات دولار خسائر البورصات العالمية

سيطر الذعر على الأسواق المالية في العالم، في ظل المخاوف من تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، إذ تتجه الأسهم العالمية، التي فقدت نحو ستة تريليونات دولار من قيمتها هذا الأسبوع، صوب تسجيل أسوأ خسارة أسبوعية منذ 2008.

وبحسب "رويترز"، نزلت الأسهم الأوروبية 3 في المائة، لتزداد توغلا في منطقة تصحيح، فيما فتحت الأسهم الأمريكية على تراجع حاد، كما هوت الأسهم اليابانية في معاملات كثيفة الحجم لأدنى مستوياتها في نحو ستة أشهر.

وفي أوروبا، يتجه المؤشر ستوكس 600 الأوروبي صوب تسجيل أكبر انخفاض أسبوعي منذ ذروة الأزمة المالية العالمية في 2008، ودخل المؤشر مستويات تصحيح أمس الأول، إذ انخفض 10 في المائة عن ذروة سجلها في الآونة الأخيرة، بجانب أسواق الولايات المتحدة وآسيا.

ومن بين القطاعات الرئيسة، كانت قطاعات التعدين، والسفر والترفيه، والتكنولوجيا هي الأكبر انخفاضا لتتراجع بما يراوح بين 3.8 في المائة و4.1 في المائة.

أما في اليابان، فنزل المؤشر نيكي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية 3.7 في المائة إلى 21142.96 نقطة وهو أدنى مستوى إغلاق منذ الخامس من سبتمبر.

وفيما يخص التوقعات المستقبلية، يقول محللون إن "نيكي" قد يلقى دعما عند نحو 20700 نقطة، حيث سيجري تداوله على قدم المساواة مع قيمته الدفترية.

وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 3.7 في المائة إلى 1510.87 نقطة وهو أقل مستوى منذ أوائل سبتمبر، في معاملات نشطة للغاية، فيما بلغ حجم التعاملات أعلى مستوى منذ مايو 2018 عند 4.13 مليار سهم لأسباب من بينها إعادة موازنة فصلية لمؤشر إم.إس.سي.آي.

وفي مؤشر على موجة بيع عامة، انخفضت جميع مؤشرات القطاعات الفرعية في بورصة طوكيو البالغ عددها 33، مع تصدر قطاعات العقارات، والمعلومات والاتصالات، والأسماك والغابات لقائمة أسوأ القطاعات أداء.

وتضررت الأسهم المرتبطة بأشباه الموصلات وأخرى مرتبطة بالدورة الاقتصادية بشدة، مع تراجع سهم طوكيو إلكترون 5.5 في المائة، وانخفاض سهم "سكرين هولدينجز" 5 في المائة. ونزل سهم "تويوتا موتور" 3.5 في المائة، وانخفض سهم "هوندا موتور" 4.3 في المائة.

وتراجعت أسهم شركتي صناعة المكونات الإلكترونية "موراتا للتصنيع" و"هوندا موتور" 4.8 في المائة و4 في المائة على الترتيب.

وفي أمريكا، تراجع مؤشر داو جونز الصناعي 495.81 نقطة بما يعادل 1.92 في المائة ليفتح على 25270.83 نقطة، ونزل مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 61.86 نقطة أو 2.08 في المائة، ليسجل 2916.90 نقطة، ونزل مؤشر ناسداك المجمع 296.74 نقطة أو 3.46 في المائة إلى 8269.74 نقطة.

من جهتها، قالت الخبيرة الاقتصادية فيرونيك ريش–فلوريس في مذكرة "في سياق مبالغة في تقدير قيمة الأسواق، ما كان يمكن أن نخشاه الأسبوع الماضي لم يتأخر في أن يحدث: موجة الصدمة المالية، التي نشأت جراء تفشي فيروس كورونا المستجد خارج الحدود الصينية في الأيام الأخيرة، اتسمت بعنف نادر إلى حد إعطاء بعد جديد لهذه الأزمة".

مجموعة إماراتية تبحث ضخ استثمارات بقيمة 300 مليار دولار في القاهرة

الشيخ محمد بن فيصل القاسمي

تبحث مجموعة "أم بي اف" الإماراتية، ضخ استثمارات بقيمة 300 مليار دولار لبناء ست مدن استثمارية في مصر، بالتعاون مع تحالف دولي تعكف على تكوينه، ويضم شركات عالمية ومصرية متخصصة وبنوك.

وبحسب (د ب أ) أعلنت المجموعة الإماراتية تدشين مكتبها في "كايرو فستيفال سيتي" بمصر خلال الفترة القليلة المقبلة، للإشراف على الإجراءات اللازمة لإنشاء وتكوين هذه المدن ومتابعة الخطوات الإدارية والتنسيقية بشأن هذه المشاريع.

وقال الشيخ محمد بن فيصل القاسمي، مالك ورئيس مجموعة "ام بي اف" الإماراتية اليوم: "سيتم تنفيذ هذه المدن ضمن محور قناة السويس، وستكون ست مدن، ملاحية وسياحة ومالية وسكنية وترفيهية وطبية، وتضم مصانع وأبراجا عالية ومحطات كهرباء".

وأضاف: "الملحق الاقتصادي في سفارة الإمارات بالقاهرة، أكد على أهمية وجدوى الاستثمار في مصر، وشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه، لما تمتع به مصر من فرص استثمارية واعدة، واستيعاب سوقها الاقتصادي لمختلف أنواع المشاريع".

وتابع:"تم اختيار المدن الست، لأنها من المشاريع التي تحتاج إليها مصر في الوقت الحالي، فهي من القطاعات الجاذبة للاستثمار حاليا"، لافتا إلى أنه سيتم الاستفادة من تجربة دبي في إنشاء هذه المشاريع.

وأعلن القاسمي أنه تم تحديد معظم أطراف التحالف الدولي الذي سيقوم بتنفيذ هذه المشاريع، وسيتم خلال الفترة المقبلة الاتفاق على التفاصيل، ومن ثم البدء في التنفيذ على مراحل، وفق جدول زمني يمتد لعدة سنين.

وأكد القاسمي أن "مصر تعيش مرحلة ازدهار اقتصادي، وهي بيئة مشجعة جدا ومحفزة على الاستثمار في الوقت الراهن، لما تشهد من استقرار سياسي واقتصادي،" مشيرا إلى أن مناخ الاستثمار في مصر يتميز في الوقت الراهن بالسهولة والمرونة وسرعة الإنجاز. وتابع:"مصر برزت باعتبارها سوقا ذات أهمية كبيرة في المنطقة، كما يعزز ذلك وصول العشرات من العلامات التجارية العالمية، وتوسع عال في مبيعات التجزئة في العامين الماضيين. ويعزى ذلك جزئيا إلى الحجم الهائل من سكان مصر التي صنفت على أنها البلد الأكثر سكانا في أفريقيا والشرق الأوسط".

وأشاد القاسمي بجهود الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إذ وجه بتوفير كل سبل تشجيع الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارية سواء العالمية أو العربية، مما كان له الأثر الكبير في دفع عجلة التنمية في مصر، وتحقيقها تقدما ملحوظا في هذا المجال.

وقال القاسمي: "توجد قيادة سياسية قوية ومؤمنة بأهمية الاستثمار في مصر وتشجيع جذب المستثمرين في مختلف المجالات والقطاعات، وتوفير كل سبل الدعم والتسهيل لجعل البيئة الاستثمارية في مصر، مهيأة وجاذبة".

وأضاف: "هذا هو وقت الاستثمار في مصر، وسيكون للقطاع الخاص دور كبير ومؤثر في هذا الجانب، ومن هذا المنطلق نعتزم ضخ استثمارات كبيرة في السوق المصري، نثق أن الشعب المصري سيتحمس لهذه المشاريع ويقبل على الاستفادة منها". وذكر مالك ورئيس "ام بي اف" أن الاقتصاد المصري "يتيح العديد من الفرص لمستثمري المدى الطويل... وبدأت مصر تحولها إلى اقتصاد مستقر وعصري،".

عمان تكشف عن الحزمة الأولى من مزايدات قطاع التعدين

هلال البوسعيدي

كشفت سلطنة عمان عن الحزمة الأولى من المزايدات على المواقع التعدينية مكتملة الموافقات والمتمثلة في موقعين تعدينيين للمنافسة عليهما للاستثمار بدءا من الأربعاء المقبل.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية عن المهندس هلال البوسعيدي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتعدين قوله، خلال مؤتمر صحافي، إنه سيتاح للشركات شراء مستندات الموقعين المطروحين للمزايدة عبر الإعلان، مشيرا إلى أن الموقع الأول، الذي سيطرح للمزايدة سيكون في محافظة مسقط للتنقيب عن خام الحجر الجيري والدولمايت والرخام، أما الموقع الثاني فسيكون في محافظة شمال الشرقية للتنقيب عن خام الرخام.

وبين أن الموقعين سيطرحان للمزايدة العامة، وذلك من خلال إعلان مفتوح للشركات المحلية بحسب ما حددته لائحة المزايدات للمواقع التعدينية والخامات.

وأضاف البوسعيدي أن حجم الاستثمار في التراخيص التنقيبية والتعدينية خلال عامي 2018 و2019 بلغ نحو 700 مليون ريال عماني، منوها إلى أنه تم إصدار أكثر من 35 ترخيصا تنقيبيا وتعدينيا خلال العام الماضي.

وحول عمليات التنقيب عن الذهب، أوضح البوسعيدي أنه من المعروف أن الذهب يصاحب النحاس، حيث إن الهيئة أعطت عددا من التراخيص للتنقيب عن معدن النحاس، ولكن تشير عمليات التنقيب إلى أن كميات الذهب المصاحبة للنحاس في المواقع التعدينية لهذه الشركات لا تزال ضئيلة.

من جانبه، أوضح الدكتور سالم المحروقي، مدير عام شؤون استثمارات المعادن في الهيئة العامة للتعدين أن الهيئة قامت بمسح مناطق السلطنة كافة، وحددت المواقع التعدينية، التي ظهرت بها مؤشرات لوجود معادن، مشيرا إلى أن هناك نحو 110 مواقع تعدينية تغطي أكثر من 20 نوعا من المعادن.

صندوق النقد العربي يطلق منصة «بنى» للمدفوعات

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أطلق صندوق النقد العربي منصة "بنى" للمدفوعات، تتويجا للجهود المبذولة في المدة الماضية بالتعاون مع البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية.

وتمثل "بنى" منصة دفع متعددة العملات، تقدم خدمات المقاصة والتسوية بالعملات العربية والعملات الدولية التي تتوافر فيها شروط الأهلية لمقاصة وتسوية المعاملات المالية العربية البينية، وكذلك المعاملات المالية بين الدول العربية والشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية.

وتهدف المنصة إلى تمكين المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة العربية – بما في ذلك المصارف المركزية والتجارية – من إرسال واستقبال المدفوعات البينية في جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها بصورة آمنة وموثوقة بتكلفة مناسبة وفعالية عالية.